

فله تكوره سرورا مادام محتاجا اليه وخرج بالنظر المس ولو لا غير فالجوز له  
 فيمكن من ينظر له وخرج بها الختبا فلا يجوز نظرهما مطلقا واما اخوها الامرد  
 اذا كان يشبهها فافتي بعض المتأخرين بان يجوز له النظر اليه بغير شهوة كما قاله  
 العلامة الرملة الخطيب **قوله** مثلها اي المحرم ولا يجوز نظره غير ما لو لم يكن لها ايضا  
 ان تنظر منه ما عدا ما بين السرة والركبة **قوله** علي ترجيح النووي اي بان الامسة  
 المحرم وهو من جرح والراجح انه ينظر منها ما بين السرة والركبة لعكسه والاصل  
 ان التنظر ومنها ما عدا عوارض الصلاة فقط **قوله** فيجوز الخ مجمله اذا كان بحضور  
 محرم او امرأة ثقة وعدم امرأة تعالى ذلك كما ذكره الشارح ويقدم المسلم على  
 الكافر والكافرة عليه هما وان المحسوج بعدهما ولو لم يبق بما ذكر نظر الخائن والقابله  
 للفرج **قوله** المشاهدة عليهم اي ادا او تخملا ولو لم يبق فرج الزانية والنانية ويؤدي  
 المراجعة وعيادة ولد الكافر كما بينت العائنة وذكر الرجل اذا كانت المراجعة عيانية  
 ونحو ذلك **قوله** فان تعمد النظر اي بشهوة **قوله** وردت شهادة اي فيجب  
 عليه ان يصون نفسه لذلك **قوله** وقوله الي الوجه من المعتد ان راجع  
 الي العمالة فقط لما علمت ان النظر للشهادة لا ينقيد بالوجه **قوله** عند ابتياعها  
 اي من الرجل والولي العبد عند ابتياعه من البراق نقبي **قوله** فلا يجوز  
 النظر اليه كرامة المسيبة حال شرائها ولو بشهوة مثل الخطبة يجوز ان ينظر اليها  
 ولو بشهوة ام يفرق بين ما ههنا وما ههناك قال العلامة ابن قاسم وقعت  
 هذه المسئلة في درس العلامة الرملة وتوقف فيها من الطلبة من قال  
 بالجواز ومنهم من فرق وقال يتيقن بالعمل بالفرق فليحذر ان يفتي بقوله ولعل  
 الفرق انه صلى الله عليه وسلم امر بالنظر للزوجة من يريدها كما هو عليه  
 ببقا المدة بينهما وذلك الشرا لا يلبس من الشر الاستمتاع فانها مثل  
**قوله** فيجوز النظر اي بلا شهوة ولا خوف فتننة ولا غلظة فيما يظهر **قوله**  
 لا عورتها اي فلا ينظرها واذا عوانه العبد ونظر الرجل في المرأة المارة

كلام  
 الخ

المحرم نعم الختبا للفتنة لا تنظر الكافرة من المسلمة غير ما يبدوا عند المهمة ويجوز  
 النظر للتعليم ولو لا مرة لكن جيزة محرم ونحوه ومجمله في غير مطلقته وامرد  
 ولو لم يبدوا سوا ما يجب تعليمه في ذلك وغيره **قوله** خاتمة **قوله** فيجوز  
 اصطلاح رجلين وامرأتين على ما في فرائض واحد وان تنباعدت بمثل ذلك الكتاب  
 وابنه والاخ وزوجه والبنات وامها والاخت واخنتها وانواع في الاصول السبكي  
 وفي غيرهم الرزكي ويستحسن مصافحة الرجلين والمرأتين وتقبيلا نحو الاصل نحو  
 قادم من سفر نعم ليستثني الامرد الجمل فتقدم مصافحته وكذا من يده عاهة  
 كما يرد في الاجازم ونحوها فتكره مصافحته كما قاله العبادي واعلم ان المسلم  
 في جميع ما ذكره النظر بل تؤمر به النظر بشهوة او خوف فتننة في غير ما مر  
 ويستحسن القيام اهل الفضل نحوهم الزمانا لا يراون فيهم كما مر في الحاجة لوزن  
 في تلخيص وخرج بالقيام نحو الكولوع الواقع بين ايدي العلماء والصلوات والامراء  
 ونحوهم فكلوا حرام ولو مع الطهارة واستقبال القبلة كما قاله العلامة في حصر  
 والفق فيه بعضهم مولفا **قوله** في بيان احكام ما لا يصح عقد  
 النكاح اياه وكذا او شرط او غيرها والشا الى الاولي بقوله في ما لا يصح النكاح الا  
 بعد ولو غير الشارح بمن كان اولى والنسب **قوله** الاولي اي خاص او عام بنفسه  
 او بمن يقرب مقامه **قوله** وهو الخ راجع للولي الذكر فتأمل **قوله** استراحت الاثني  
 هو مفهوم من لفظ التفرق وتقل ولي عدل ايضا شرط الدوران والعدالة فيما  
 يأتي ذكره وينصح بالعلوم ولو سكت الشارح هتاعن المختار الذي ذكره التي  
 ما سياتي الكان اولى والنسب **قوله** ولا غيرها اي كما لو كالتة ولا ية نعم ان  
 وليت الزانية العظم والعياذ بالله تعالى صرح منها ذلك للضرورة وفيها شبه  
 نصي فزوجها وهو اولى بالنسب حبيبية الحاجة لتزود العلامة ابن قاسم في ذلك  
 وقيل الشارح الضور وهو بدون الوضوح اعتبارها فيه ايضا ما سياتي والاراد  
 من المصد والمثيرة الا مثل شاهدان عدلان فتأمل **قوله** شاهد ربي عدل اي

كلام  
 الخ  
 في النكاح من شرطه